كي لا تغرق «حماس» في السلطة

زكريا محمد*

■ تخطئ حركة فتح وحركة حماس إن تصرفتا على أساس أن فلسطين دولة يتداول حكمها هذا الحزب أو ذاك. نحن لسنا بدولة، بل حركة تحرر وطني بحاجة إلى برنامج مشترك لكي نصل إلى أهدافنا. أما ما يدعى السلطة الفلسطينية فهي جسد سياسي يملك ولاية محدودة على الناس، ومن دون ولاية على الأرض تقريبا. أكثر من ذلك، فهذا الجسد الذي اعتقده الناس بداية للدولة المستقلة يهدد بأن يتحول عقبة في طريق نيل الأهداف الوطنية، ومن بينها الدولة، لا إلى أداة لتحقيقها. فهو، منذ وقت يتخذ، عبر موظفيه، أداة للضغط على الحركة الوطنية وابتزازها. أي أن الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني صارت رهينة للوظائف التي أفرزتها السلطة. فإذا أرادت الحركة الوطنية أن تتخذ موقفا ما فإنها تهدد بقطع رواتب موظفي السلطة. وهكذا يطلب من حماس الآن الاعتراف بإسرائيل أو تكون النتيجة قطع رواتب الموظفين. وهكذا فبدل أن يكون قيام دولة فلسطينية هو ثمن الاعتراف بإسرائيل وصلنا حد أن تكون الرواتب ثمن الاعتراف. نعم، فبدل الأرض مقابل الاعتراف صار الراتب هو المقابل. وهذا يعني في النهاية: الراتب مقابل السلام، ولا شيء غير ذلك.

من أجل هذا فإننا نعتقد أن من الخطأ الفاحش أن تظل السلطة مركز الحركة الوطنية. أي انه يجب أن تتم إعادة بناء الإجماع الوطني خارج هذه السلطة، وأن تكون السلطة ومن يديرها هي النتاج الثانوي لهذا الإجماع، لا هدفه ومركزه. وربما يكون علينا أن نعيد إقامة هذا الإجماع عبر منظمة التحرير بعد أن تصلح ويعاد بناؤها. من المؤكد أن ابتعاد حركة فتح عن السلطة أمر جيد جدا، رغم أن البعض يريد أن يبتعد لعله يعود سريعا مراهنا على فشل حماس. أي انه لا يبتعد تعففا ورغبة في إصلاح ما سببته السلطة من إفساد لفتح.

فالسلطة أفسدت فتح حتى عظام العظام، وكادت أن تحولها من حركة تحرر وطني إلى خادم لامتيازات هذه السلطة الضئيلة الشأن. بل إنها حولت عناصر كثيرة من فتح، بفعل هذه الامتيازات، الى خطر على وحدة الشعب ككل. غير أن هذا لا يجب أن يعني الابتعاد عن السلطة وترك قيادة الحركة الوطنية لطرف ما وحده. على العكس، فحركة فتح يجب أن تظل في صلب الإجماع الوطني، شرط أن لا نضع إشارة مساواة بين السلطة والإجماع الوطني.

وتخطئ حماس كذلك إذا تصرفت هي الأخرى بشكل يجعل السلطة تبتلعها كما ابتلعت فتح. فالسلطة ليست مرامنا، بل الاستقلال الوطني. وتخطئ أيضا إذا اعتقدت أن إسرائيل ستسمح لها بقيادة هذه السلطة وإصلاحها. إسرائيل لن تسمح بذلك مطلقا. وسوف تنتظر اللحظة المناسبة لكي تُفهم حماس أنها لن تسمح لأحد لا يعترف بإسرائيل ويريد أن يحاربها أن يقود السلطة. هي لم تسمح لعرفات المعتدل بذلك، ولم تسمح لعباس الذي هو أشد اعتدالا بذلك. فكيف تظن حماس، إذن، أن هذا مسموح به لها؟

أطرح هذا التساؤل لأنني أحس، في بعض اللحظات، أن حماس على وشك الانزلاق في لعبة الوهم القائل بأن هناك حكومة وأن لها رئيسا، وأنها ستصلحها. من قال لها ان إسرائيل ستسمح لحماس بإصلاح السلطة لكي تكون أشد قوة في مواجهة إسرائيل؟ هذا وهم خطر جدا أيها السادة في حماس وفي غير حماس.

أكثر من ذلك، فعلى من يأتي إلى قيادة الحكومة من حماس أن يفهم أن دمه يمكن أن يهدر من قبل إسرائيل في أي لحظة. ويمكن لهذا الدم أن يهدر بأسرع مما نتوقع. لقد هدر دم عرفات حين حاول أن يتحدى. لقد استغرقت إزاحته وقتا لأنه كان يملك ثقلا عربيا ودوليا لم يكن تجاوزه سهلا. لكن هنية أو غيره من قادة حماس لن يكون بحاجة إلى كل هذا الوقت لكي يزاح عن وجه الأرض. لقد قنصوا بالطائرات الشيخ أحمد ياسين وهو مقعد على كرسيه أمام أعين الكون كله، فهل سيخشون من إطاحة رأس واحد من قادة حماس الآخرين حتى ولو سمى نفسه رئيس وزراء؟

من المؤكد أن حماس، باختيار الناخب الفلسطيني لها بمثل هذه القوة تجد نفسها في حرج. وهذا ما يعكسه قول بعض مسؤوليها: (إذا اعتذرنا عن عدم تحمل المسؤولية تحت أي مسمى، فإننا سنخذل شعبنا الذي أولانا ثقته) ـ كلام ينقله فهمي هويدي عن خالد مشعل، ونشر في القدس في الثامن من شباط (فبراير)، من دون الإشارة إلى مصدر المقال الأصلي. أن لا تتراجع حماس عن تحمل المسؤولية شيء وأن تتورط في السلطة شيء آخر، إلا إذا أرادت أن تقع في المأزق الذي وقعت فيه حين حولت السلطة إلى هدف بدل أن تكون وسيلة إلى هدف. لذا فقد آن الأوان لنكف عن التحدث عن حكومة وعن وزارات. آن الأوان لكي نكف عن المزاح. ليست هذه حكومة وليس فيها وزارات. هذه سلطة محدودة جدا، ولا تستطيع أن تمثل مصالح الشعب الفلسطيني.

والانتخابات الفلسطينية كانت في أعمق أعماقها شكا في هذه السلطة وفي دورها. فقد انتخب الشعب الفلسطيني الحزب الذي كان خارج هذه السلطة. انتخبه لأنه رأى أن طريق السلطة قد أغلق. عليه فحماس ترتد على إرادة الناخب الفلسطيني إذا أغرقت نفسها في السلطة كما حصل مع فتح. يجب عليها، في رأينا، أن توفر أكبر جهدها لما هو خارج السلطة، أي لبناء إجماع وطني جديد مناضل. أما الانبهار بالحديث عن تداول الحكم وفوز حماس بالسلطة، وما إلى ذلك، فهذا أقرب إلى أوهام الصبيان.

وما ان يأتي الصيف، وربما قبله، حتى يتكشف لنا ولحماس أن السلطة حفنة تبن صغيرة بالنسبة إلى إسرائيل تستطيع أن تنفخ عليها فتعصف بها إذا حاول أحد أن يستغلها لمواجهة إسرائيل.

عليه، فلنهتم بما هو أهم من الحكومة ووزاراتها البائسة!

* شاعر وكاتب من فلسطين

مخيم عين الحلوة ... جمل المحامل

نضال حمد*

■ لو أن تهديدا حصل وحدث لكوكب من كواكب الدنيا البعيدة عن أرض لبنان الأخضر سنوات ضوئية لوجدنا في بلد الأرز من يرده إلى مخيم عين الحلوة، حيث ان كل ما يحدث في لبنان يرمى على كاهل المخيم المحاصر بالحواجز الشقيقة والدبابات التي عشش فيها الحمام مما جعلها معرضة لفيروس أنفلونزا الطيور بعدما تعرضت في السابق لجنون البشر. حتى أن تظاهرة حرق القنصلية الدنمركية حاول مصدر رسمي لبناني تلبيسها للفلسطينيين والسوريين. ولولا أنه كان يتحدث لفضائية عربية كبيرة لكان قال انه لم يكن في التظاهرة التي ضمت 15 الفا من البشر أي لبناني.

لا يمكن القول انه لا يوجد في مخيم عين الحلوة أصدقاء وأنصار للقاعدة ولأبي مصعب الزرقاوي وللإسلام الجهادي المنتشر في كل بقاع الكرة الأرضية. هؤلاء موجودون في المخيم وبعضهم يجهر بأن بن لادن مرجعيته وما يقوم به الزرقاوي يعجبه او يعتبره جهادا ضد الكفار والاحتلال الأجنبي والخ. كما ان هناك عشرات الشبان الذين ذهبوا كي يجاهدوا ضد أمريكا و«إسرائيل» في العراق، فمنهم من استشهد ومنهم من ينتظر.. من السهل والسائد في المخيم الحديث عنهم وتذكر الأسماء والألقاب والترحم عليهم من قبل الناس الذين يعرفونهم ويتذكرونهم. لكن مشجعي وأنصار القاعدة لا يقتصر وجودهم على عين الحلوة بل هم متواجدون ومنتشرون في كل لبنان وكذلك في الوطن العربي الكبير. على كل حال تلك المجموعة من الناس هي قلّة ولا تمثل الأكثرية في مخيم يزيد عدد سكانه عن 100 ألف نسمة، يتوزعون على أقل من 2 كلم ويعيشون في حصار مطبق منذ سنة 1991 ويتعرضون لمضايقات وتوقيف وتفتيش على الحواجز وتمارس بحقهم سياسة إذلال لا تتفق حتى مع القانون اللبناني نفسه. فقد أصبح من الطبيعي ان تجد جنديا او ضابطا من الجيش اللبناني او مخابراته يقف على حاجز للجيش من الحواجز المنتشرة على مداخل المخيم ويقوم بتوقيف العربات وتفتيشها وتسجيل الخروج والدخول من والى المخيم.. كأننا في قطاع غزة أيام الاحتلال الإسرائيلي.. التفتيش أمر طبيعي وشيء عادي لكن الأمر المثير للجدل والغريب والعجيب ان يقوم الجندي او الضابط بتفتيش أي إنسان على الحاجز وفي العراء، فهذا الشيء يمنعه أولا القانون اللبناني نفسه وثانيا المنطق الأخلاقي الذي يترك فسحة من الاحترام والخصوصية للموقوف أو المشكوك بأمره والذي في النهاية هو إنسان. فهل ماتت إنسانية الجندي اللبناني الذي يمارس هواياته على أبناء المخيمات، كما مات من قبل البرلمان اللبناني بالسكتة الطائفية والعنصرية ؟؟!!..

في مخيم عين الحلوة يتبادل الناس النكات ويروون الفكاهات عن مخيمهم وعن حالهم وعن الذين يعيشون على أرضهم وبضيافتهم رغما عن المُستضاف والمُستضيف، لأنه لا صاحب الأرض أرادهم ولا هم أرادوا ان ينتظروا في تلك الأرض بعيدا عن ديارهم عشرات السنين أو مدى العمر. فقد طال انتظارهم في النفق المظلم حيث لم تظهر خلال ما يقرب من ستين سنة نقطة ضوء واحدة.

يقول أبناء المخيم الذين بقوا هناك ولم يهاجروا كما فعل كاتب هذه السطور منذ بدأ حصار المخيمات بعد معارك شرق صيدا المرسومة والمخطط لها مسبقا. يقولون ان ابن المخيم الذي هاجر إلى أوروبا والأمريكتين واستراليا، انتظر من ثلاث إلى سبع سنوات ثم أصبح مواطنا له كامل الحقوق مثله مثل ملك النرويج أو رئيس وزراء الدنمارك أو وزير خارجية استراليا أو سيد البيت الأبيض الأمريكي. وصار له الحق في ترشيح نفسه للبرلمان والبلدية وحتى الرئاسة ان رغب في ذلك. ويضربون الأمثال حيث يوجد في بلدان كثيرة أعضاء برلمان من أصل فلسطيني كما هو الحال في السويد والدنمارك. وأعضاء مجالس بلديات ومدن كما هو الحال في المهجر العالمي بشكل عام. ويقولون انه يوجد رؤساء دول وقادة ثورات وأحزاب وحركات هم أيضا من أصول فلسطينية، منهم الراحل الكبير شفيق حنظل (بيت لحم) أحد أهم قادة التحرر الوطني واليسار في أمريكا اللاتينية ومرشح الرئاسة في السلفادور حيث كان ينافس على مقعد الرئاسة مرشح فلسطيني آخر يمثل اليمين السلفادوري. ويتابعون حديثهم مقارنين بين حياتهم في البلد العربي الذي يستضيفهم وبين حياة الآخرين في أي مكان آخر.

هناك في لبنان العربي الذي استطاع هزيمة الصهاينة وتحرير جنوبه توجد قوانين عنصرية سن معظمها في عهد وحكم الرئيس الراحل رفيق الحريري. وقد عبرت تلك القوانين عن عنصرية لبنانية واضحة نالت أغلبية الأصوات في البرلمان اللبناني. وتحرم تلك القوانين على الفلسطيني العمل بحرية وفي مهن كثيرة وتمنع عنه الضمان الصحي والاجتماعي وتحرمه من التوريث والتملك وشراء شقة كي يعيش تحت سقفها وبين جدرانها بسلام وامن بعيدا عن البرد والظروف المعيشية الصعبة وخارج غيتو المخيم المحاصر. وقد أصاب الشيخ حسن نصرالله زعيم حزب الله اللبناني عندما وصف في لقاء له مع (نيو تي في) تلك القوانين بالعنصرية والموغلة بالعنصرية. كان القانون اللبناني العنصري لغاية مجيء حكومة الرئيس سليم الحص الأخيرة يمنع الفلسطيني من مغادرة ودخول البلاد الا بتأشيرة مسبقة. يعني الجهة التي تمنحه وثيقة السفر ترفض استقباله بدون الحصول على فيزا، وللعلم فان مصر العظيمة كانت أيضا تعامل حاملي الوثائق الفلسطينية بنفس الطريقة. لا أعرف كيف أصبح الأمر الآن بعد عودة أهل السلطة الفلسطينية الى غزة وأريحا. هذا وتقوم السلطات اللبنانية بشكل منتظم وبطريقة غير قانونية ولاشرعية بشطب كل فلسطيني يحصل على جنسية دولة أخرى، تشطبه من ملفاتها الخاصة باللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان، تشطبه كي تزيح حمله عن كاهلها، وبعد ذلك لا يهمها أين يذهب أو يعود إلى فلسطين أو يرحل الى الفيليبين، المهم أن يغادر لبنان كي لا يتم التوطين. مما يعني ان قضية التوطين بالنسبة للبنان مرفوضة فقط في لبنان وليس الموقف موقفا قوميا يرفض فكرة التوطين ولو حتى خلف جدار الصين، من اجل التمسك بحق العودة إلى فلسطين.

في لبنان لا يحق لأي أجنبي دخول المخيمات الفلسطينية إلا بتصريح مسبق من مخابرات الدولة اللبنانية. وهذا العمل يفسر لحماية لبنان من التوطين. مع أن الحكومات السابقة التي قادها الرئيس الشهيد رفيق الحريري وطنت وجنست آلاف الفلسطينيين بانتقائية ودونما خوف من اختلال ميزان الطوائف والمواطنة. وأعرف شخصيا بعض الفقراء الفلسطينيين الذين لا يملكون مليون ليرة (أقل من ألف دولار أمريكي) ثمن الجنسية التي نزلت عليهم هبة من السلطان الأعظم وفي خضم الحديث عن التوطين وسلاح الفلسطينيين.

الوضع الفلسطيني في لبنان صعب ومعقد ومفتوح على كل الاحتمالات خاصة بعد عودة بروز الانعزالية من جديد عبر تحالفها مع تيار المستقبل الذي يعتبر تيار الأغلبية السنية المطعم ببعض الشيعة وكذلك بعض المسيحيين أمثال جعجع وغيره. وكذلك بتحالفهم مع الزعيم الدرزي الاشتراكي وليد جنبلاط وتياره المرتد عن شعاراته السابقة والذي يخالف شعارات أبو الفقراء الراحل الكبير كمال بيك جنبلاط، مؤسس وقائد الحركة الوطنية اللبنانية وشهيدها الأكبر. هذا التيار للأسف وضع نفسه رأس حربة للمشروع الأمريكي الفرنسي الجديد في لبنان. وما الحديث المستمر من قبله وقبل غيره من المرتدين والعائدين عن السلاح الفلسطيني وإثارته كلما دق الكوز بالجرّة سوى دليل على نية مبيتة للانقضاض على السلاح الذي هو امتداد لسلاح المقاومة اللبنانية. سلاح الذين حرروا بدمائهم جبل كمال جنبلاط وسمير القنطار، وخاضوا معارك تحرير الشحار الغربي وتصدوا لنيوجرسي وأعادوا الاعتبار لمكانة الحزب التقدمي الاشتراكي. هذا السلاح الذي يهاجم اليوم من قبل الحزب التقدمي هو نفس السلاح الذي دافع عن عروبة لبنان. وسيبقى نفس هذا السلاح أداة بيد الفلسطينيين تحميهم وتمنع الغير من تكرار مآسي ومجازر حصار وترويع وذبح المخيمات كما سبق وحصل في لبنان أثناء الحرب الأهلية. فالمخيمات الشهيدة تل الزعتر، جسر الباشا، ضبية، برج حمود لا زالت شاهدة على العصر اللبناني الأسود، خاصة ان الذين نفذوا المجزرة تلو المجزرة عادوا ليصبحوا زعماء وأعضاء برلمان في لبنان الجديد. والمخيمات الفلسطينية الأخرى التي جرحت وأصيبت أكثر من مرة مثل صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة والرشيدية وعين الحلوة وبرج الشمالي لن تسمح بتكرار الماضي ولن تسلم سلاحها قبل الحصول على الحقوق الكاملة والضمانات اللازمة. وفي الختام أشك ان هناك فلسطينيين يرضون باستبدال وطنهم فلسطين بمحمية «إسرائيل» أو بالتوطين في بلد الأرز أو حتى في بلاد العم سام أو خلف جدار الصين.

* كاتب من فلسطين يقيم في النرويج

حصن الهوية زمن الأزمات

القلاع الجاهزة

د. حسام السعد*

■ مع أنه زمن عولمة الهويات، أي التنحي التدريجي للهويات الضيقة، مقابل محاولة اندماج في هوية أكثر عمومية، حتى ـ وخصوصاً على الصعيد السياسي، فإن ما يترتب على أي حدث سياسي، وتحديداً في دول العالم الثالث الجنوبية، لا ينبئ بأن هناك صيغة للتعاطي مع كل هذا الطرح والجدل الذي لا زال يثار حتى اللحظة.

وربما يكون وقت الأزمات هو الزمن المناسب لسبر مسألة الارتداد والتمسك بالهوية، طالما أنها تلك القلعة التي تعوّض استشراء «ضغط» دولي على مجتمع معين. وفي هذا يتبدى الإفلاس «المدني» لمجتمع من المجتمعات، فيعود للتذكير بعناصر «ماضوية» وقيم كانت، إلى ما قبل الأزمات، محل نقد وهدف تغيير من قوى المجتمع كافة.

قد لا تكون الحالة «السورية» هي المثال النموذجي أو الأوحد، لكنها بالتأكيد هي المثال الأقرب لموضوعة النكوص إلى هوية تتشكل عناصرها من التاريخ المعاصر الضيق. فما ان تبدأ التساؤلات الدولية، وبالتالي الإعلامية، بإثارة الملفات المتعلقة بسورية، حتى نبدأ بسماع نوتة الاسطوانات القديمة حول استهداف البلاد والمؤامرة والنيل من الوحدة الوطنية والهوية والعمق العربي ـ القومي وما إلى ذلك. والنقطة الرئيسة هنا هي الاكتفاء بذلك دون محاولة طرح تحليل آخر ولو لمجرد سماع وجهات النظر الأخرى.

ما جرى، ويجري، حول الأزمة السورية ـ الدولية، والأزمة السورية ـ اللبنانية، معروف ولا يحتاج إلى تذكير، طالما هو آني ومعاش ولم ينته. لذلك، فإن إحدى أكثر الوسائل الدفاعية نجاعة، التي انتهجتها العقلية السياسية السورية، كانت العودة إلى إعادة ترتيب وتركيب للهوية السورية بوصفها محط استهداف ومرمى سهام (للذين ضحينا من أجلهم)، فبدا ذلك وكأنه عقوبة على الطرح القومي من قبل الهوية السورية.

وزمن الأزمات، تعود الهوية إلى تعريف ذاتها بناء على الآني، وهذا يمكن ملاحظته عالمياً، ولنتذكر الخطاب الأمريكي إبان أحداث ايلول (سبتمبر) «إما معنا وإما علينا». تدفع الأزمة بالهوية إلى التحصن بسياج دوغمائي لا يقبل سماع صوت آخر، بل يصبح ذاك الصوت على النقيض تماماً، أي مساهماً، ربما، في الأزمة ويروّج لها.

هكذا غدت الهوية السورية متسلحة بعناصرها المختلفة، قومية مُحاربَة ـ عروبية مُعاقبة ـ ومُضَحية مُنكَرة. وكان لا بد من العودة، والحال هذا، إلى عناصر الهوية الضيقة ليتم اللجوء إليها ضد من يحاول شرخ جسدها. هكذا تتأسس هندسة الهوية زمن الأزمات، الصمود اعتماداً على عناصر ماضوية، تستفيد من ما تيسر من قيم أخلاقية ودينية، ناسفة بذلك دعوات تعريف الهوية ضمن تصور يؤكد على عناصر التنوع والتعدد، الأمر الذي من شأنه إعلان استقلال الهوية من الكليانية والدوغمائية الإيديولوجية. وبذا تتحول إلى هوية دفاعية، من مهامها الرئيسة المحافظة على الكيان الداخلي والتعامل مع أي آخر «ضدنا»، داخلي أو خارجي، من منطق استبعادي كمقدمة لتصنيفه كـ«متآمر».

وأي مطلب موضوعي ذاك الذي يطالب الذات (السورية) بالدخول إلى سؤال «النحن»، كرغبة في الابتعاد عن النتائج التمجيدية، ما دامت تلك العناصر المؤسسة للهوية زمن الأزمة تنتج إجابات تعصبية، إن لم نقل عنصرية.

وفي هذا نتيجته محتومة ... التطرف، وعلى صعد عدة، ليس أخطرها السياسي، إذا تذكرنا ما لهذا التقوقع من أثر بعيد على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي. سيما وأن سياسية الحدود «الهويانية» باتت وكأنها في حال من النسيان وقد شاخت وأحيلت إلى التقاعد، في ظل وظائف جديدة لهويات منفتحة بعناصر متناقضة، ما يؤدي إلى تغيير، أو تعديل في أسوأ الأحوال، للمعاني التقليدية للهوية.

وعلى من يقع عاتق البحث عن الأسئلة التي تنتزع الهوية من «مُركّبات» ضيقة، إن لم يكن على المثقفين السوريين. وأي انفتاح ترومه الهوية إن كان المثقف النقدي السوري (المعارض غالباً في الحال السورية)، لا يزال مهموماً بإثبات «هويته» السورية، مما يخدم أهدافاً تبدو السلطة السياسية وهي محرجة في البحث عن دعائم لها، في ظل خطابها الإيديولوجي القديم.

وفي كل هذا يساهم هذا المثقف، المُعارض، في تكريس لغة استبعادية، دون قصد، من شأنها خدمة من يحاول إقناعهم بجدوى التغيير ومشاركته لهم في إدارة شؤون البلاد السياسية.

غدت فلسفة «التعبئة» القديمة مجدية أكثر من أي خطاب آخر. الأخطار «المحدقة» بالوطن، حجم الدمار والخسارة إن تم ما يفكر به الغرب (إزاحة السلطة) وغير ذلك. وهذا يفرز سؤالاً على درجة من الأهمية. هل يدافع السوري عن هويته السورية في خضم هذه الأزمة؟

تصعب الإجابة على تساؤل كهذا، لكن ما جرى ـ على مستوى الشارع ـ يؤكد النجاح في إبعاد الشأن الداخلي (طروحات الإصلاح والتغيير) إلى مكان قصي في لعبة السياسة، فيصبح من العبث الحديث عن إجراءات إصلاحية وتشاركية سياسية في ظل أزمة تهدد مصير «البلد»، بل إن دعوات كهذه ستُرمى إلى حقل الخيانة ومحاكمها القبلَية.

كل هذا، وأكثر، يساهم في التقوقع «الهوياني» للذات السورية، ويحصنها في قلعة ضد التغييرات الخارجية، والأهم ضد نداءات التغييرات الداخلية.

الحالة هذه ليست صناعة سورية بالتأكيد، إذ تستطيع أن تسحب ذلك على الهوية العربية الضيقة، لبنانية ومصرية وخليجية وتفريعاتها أيضاً فيما بينها. لكن الأحداث الأخيرة وأزمة سورية مع المجتمع الدولي أجلت وضوح الحالة سورياً.

لذلك فإن رياح الأزمة السورية ـ اللبنانية الأخيرة، الآنية، كانت كفيلة بفصل الهوية العربية من محضر النقاش، والعودة إلى الهوية الضيقة لدى الطرفين.

* باحث سوسيولوجي، مدرس في قسم علم الاجتماع، جامعة حلب

كي لا يصب غضب «صور الكاريكاتور» في المصلحة الصهيونية!

د. أسعد عبد الرحمن*

■ سادت العالمين العربي والإسلامي موجة عارمة من الغضب نتيجة نشر إحدى الصحف الدنمركية صورا كاريكاتورية مسيئة إلى النبي (صلعم) وسط جدل لا يكاد ينتهي بين الادعاء بأن ذلك إنما تم في إطار «حرية التعبير» المقدسة في أوروبا، والقول بأن التعرض للرسول الكريم بمثل تلك الرسوم يعتبر إهانة لأكثر من مليار مسلم. وفي هذا السياق، كنا نتمنى لو أن الاحتجاجات على هذه الرسوم المسيئة بقيت سلمية حضارية واقتصرت على المسيرات الشعبية والمقاطعة الاقتصادية التي تؤلم الغرب أكثر من أي شيء آخر. ذلك ان الأعمال العنيفة التي طبعت بعض الاحتجاجات هي بدون شك أعمال مؤسفة رغم ان حالة الغضب والاحتقان التي تسود العالمين العربي والإسلامي شديدة ومتراكمة منذ أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2000 وما أعقبها من تداعيات.

وما كاد غضب الجماهير العربية والمسلمة يهدأ نسبيا حتى فوجئنا بإعادة نشرها في عدة صحف غربية، وحتى عربية، بما ينبئ بأن المسألة ليست هفوة إعلامية قام بها صحافي مغمور أعقبها باعتذار عابر، وإنما قد تكون «حملة هادفة» بأكثر من معنى و/أو مدبرة، الأمر الذي سيؤدي إلى تصاعد حدة الغضب الجماهيري المسلم واتساع نطاقه مع تداعيات قد تحمل معها نتائج وخيمة سواء على الصعيد المباشر أو الاستراتيجي. وهذه هي المحاذير التي يجدر بالعقلاء من الجانبين التنبه لخطورتها والعمل عاجلا على تطويقها قبل أن تستفحل.

إن الإساءة للرسول العربي في الدنمارك والنرويج تأتي ضمن سلسلة مواقف عدائية قديمة/جديدة تجاه المسلمين! وهنا نستذكر أن من أوائل حلقات هذه السلسلة تقديم الدعم الإعلامي والحماية لأشخاص تعمدوا الإساءة لمشاعر ملايين المسلمين مثل سلمان رشدي، ثم استفحلت الظاهرة بعد أحداث ايلول (سبتمبر) بالولايات المتحدة، مع إذكاء مشاعر العداء ضد المسلمين هناك والنيل من حرياتهم وقضاياهم في غير مكان وما صاحب ذلك من اعتداءات متكررة على المصحف الشريف وتدنيسه. كل هذه الأحداث المتراكمة تذكي حالة الغضب لدى المسلمين. وفي هذا الإطار، فإن موقف قادة الحكومات الأوروبية «المحايد» بذريعة حرية التعبير يُكذبه واقع أن القانون الجنائي في دول أوروبا قاطبة يطال كل من ينتقد السياسة الإسرائيلية، مثلما أن اتهامات «معاداة السامية» جاهزة لوصف كل من يتجرأ على التشكيك بالمحرقة أو التقليل من ضحاياها.

فكلنا نعرف ماذا حصل مع الفيلسوف الفرنسي المسلم روجيه غارودي حيث قامت السلطات في فرنسا (مهد الحرية والمساواة والأخوة) بمصادرة جميع نسخ كتابه المعروف «الخرافات المؤسسة لدولة إسرائيل» ومنعت نشره وتوزيعه، ولم تكتف بذلك، بل غرمته وحاصرته. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة النمساوية قبل نيّف وعشرين عاما بسجن الكاتب المعروف ديفيد إيرفنغ بتهمة إنكار المحرقة... وغير ذلك كثير!

إن كل متابع يعرف حالة الهرولة التي أصابت الدول الأوروبية للالتفاف على محاكمة مجرم الحرب أرييل شارون، والمس عندهم، ولو بشكل عرضي، بالشخصيات الإسرائيلية أو بكل ما يمس إسرائيل يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، ولكن التعرض للرسول (صلعم) بطريقة مهينة ووصمه بالإرهاب لا يعتبران جريمة وإنما حرية تعبير!!!! إن إصرار بعض الإعلام الغربي على الصدام مع الدين الإسلامي يؤشر إلى نوايا خبيثة لا علاقة لها بحرية الرأي التي يستخدمها البعض للتغطية على تعمد الإساءة والسعي إلى تعميمها. كذلك، فإن امتداد الهجمة لتشمل صحفا غربية عديدة تمثل قمة التحدي والاستفزاز، مما يوحي بأن هناك من يعمل لاطلاق شرارة «صراع الأديان والحضارات» التي بشر بها دهاقنة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ومفكروهم قبل سنوات من خلال صموئيل هنتنجتون وصحبه. وفي هذا النطاق، فإن ما يجري يخشى أن يخرج عن نطاق السيطرة. وقد أسهم موقف الفاتيكان الحصيف والواضح بالحد من حدة الاحتقانات. فقد أعلن الفاتيكان ان الحق في حرية التعبير لا يشمل الحق في إهانة المعتقدات الدينية ودعا إلى توفير جو من الاحترام المتبادل للتعايش بين البشر وتشجيع السلام. وقال الكاردينال الإيطالي أكيلي سيلفسترين الذي كان رئيس جمعية الكنائس الشرقية في الفاتيكان أن «حرية التهكم التي تمس مشاعر الآخرين تتحول إلى إهانة وأن الذي قام برسم الكاريكاتورات المسيئة هو رجل ليس عنده أي إحساس بالمقدسات وقد مس الوتر العميق والحساس جدا لدى مئات الملايين من المسلمين في العالم». والغريب أن الولايات المتحدة التي كانت «رائدة» بإثارة مشاعر العرب والمسلمين، قد سارعت (بسبب تدين نصف مجتمعها) إلى إدانة هذه الرسومات واعتبرتها مسيئة إلى مشاعر مئات الملايين من المسلمين.

ورغم اعتراف وزارة الخارجية الأمريكية والعديد من المؤسسات الدينية والمسيحية بالإساءة التي لحقت بالمسلمين جراء الرسوم الكاريكاتورية، واصلت بعض الدول الأوروبية استخفافها بمشاعر المسلمين ورفضت الاعتذار عن إعادة نشر بعض صحفها لهذه الرسوم بحجة حرية التعبير، حيث تصدرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تلك الحملة!!

ومن جهتنا نقول: إن الغضب العارم الذي يسود مدننا وعواصمنا (وعموم العالم الإسلامي) لا يجب أن يقتصر على إدانة هذه الممارسات المسيئة بل يجب أن يصب أيضا في اتجاهات أخرى سلمية أهمها عدم الانسياق وراء دعاة «صراع الأديان» أو «صراع الحضارات»، دون إغفال المطالبة برفع سقف الحريات في الدول العربية والمسلمة كي لا تقوم أنظمتها بتفريغ شحنات الغضب هذه في اتجاهات أخرى تصب في النهاية لمصلحتها، ولعل أخطر ما يستهدف القضايا العربية (ومن ضمنها قضية فلسطين) جرف أوروبا بخاصة، والغرب بعامة، بعيدا عن هذه القضايا، بل والارتماء أكثر في الحضن الصهيوني الإسرائيلي و/أو في الحضن الأمريكي الصهيوني المتمسيح (ولا نقول المسيحي!) بدعوى التأسيس لهوة لا تجسير لها بين العالمين المسيحي ... والإسلامي وتكريس مقولة ان «الشرق شرق ... والغرب غرب ... ولن يلتقيا» رغم القواسم الحضارية والأخلاقية التي تجمع المسيحية مع الإسلام، ناهيكم عن المصالح المشتركة التي تربط أوروبا بالعالم العربي.

* كاتب من فلسطين

سنة على رحيل الحريري: حدث دفع الجميع لاخذ المواقف

إيمان بصير*

■ بعد الحادثة البشعة التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه قبل عام، لاحظ المُشاهد الحالة اللبنانية المُبعثرة، بابسط مثال لدى مشاهدة القنوات التلفزيونية اللبنانية:

قناة «ال بي سي» تحدثت عن الموضوع وكأن الحادث وقع في مكان آخر غير بيروت. راقبت الحدث من بعيد ولم تنزل إلى الشارع، كما لو أن كاميراتهم مخصصة فقط لسهرات من نوع يا ليل يا عين.

البرنامج الذي خرب بيوتا كثيرة في العالم العربي. امرأة جاهزة لتذهب معك إلى أي مكان، دون شروط وأعذار. ويدرك الرجل متأخرا ان المرأة التي كان من المُفترض أن تذهب معه إلى أي مكان، ذهبت به إلى لا شيء.

أما القناة الأخرى «المستقبل» فكانت في عمق الحدث. أعلنت الحداد وكأنه الحداد الأبدي، ولا مكان للفرح بعد الرابع عشر من شباط (فبراير) لعام 2005، وكأن العالم قبل ذلك التوقيت كان حلما ورديا، لتدور الساعة وتصل عقاربها الثانية عشرة وخمس وخمسين دقيقة من ظهيرة يوم عيد الحب. كان العالم ما زال ورديا آنذاك، وما زال العشاق يحفظون مواعيدهم، وكانوا قد اشتروا الورد وهيأوا أنفسهم لمساءات الحب الجميل مع حبيباتهم وأمهاتهم وعائلاتهم.

كان من الممكن أن يكون يوما يؤرخه الحب في دواوينه، قبل أن يطلع الكره من باطن الأرض، كبركان دون فوهة. قبل أن يتقدم الحقد بأبشع صوره ليغتال كل امكانات الفرح ومساحات اللهو، فاتحا باب جهنم على الأحبة الذين جاءوا بالورد، وناموا مُبللين بدمائهم ودماء أحبتهم. بركان خفي غريب الملامح والأطوار. لم يستطع أحد أن يحدد أين وكيف ومتى...لكن عرف الجميع أن الوطن هو المُستهدف. لو سمحوا للشهيد أن يتفوه لقال أكثر من ذلك. فالشهداء يعرفون قتلاهم. لو سمحوا للشهيد أن يتفوه لقال ان شئتم اقتلوني لكن اتركوا بيروت تتباهى بزينتها وجمالها بين المدائن.

مشهد الجحيم الذي سقط على بيروت من أرضها تلك الظهيرة، يشير إلى عدو واحد وحيد يرصد ألق المدائن ويهدد نوم الأطفال، ومشاوير ذهابهم إلى المدرسة، وذهاب الأحبة إلى اعمالهم ومواعيدهم. مشهد تكرر في رام لله كما في نيويورك. تُرى من هي المدينة القادمة... أو ما هي اللعبة؟!

أيحتاج قتل الرئيس الحريري لنصف طن من المتفجرات؟ لماذا كان الهدف قتل حراسه الشخصيين أيضا.. وإصابة أكبر عدد ممكن من المواطنين، وترك ذلك المشهد البشع بعد الحادثة في ضرب المباني والأسواق، وجعل المدينة تبدو كأن الشيطان حلّ عليها! لذلك تواصلت مشاهد الجريمة على مدى العام، واستهدف مرة أخرى أمن لبنان أكثر ما استهدف شخصيات بعينها. هذا هو الإيقاع الذي يروق لخفافيش النهار التي تضرب ضربتها في وضح النهار، محيلة المكان إلى جدائل من العتمة والدم، دون أدنى شعور بالرحمة والإنسانية.

وعودة إلى الصوت اللبناني الرسمي، لا أحد يدري بالتحديد من هي القناة الرسمية التي تمثل الصوت اللبناني الرسمي، أو من هو الصوت اللبناني الرسمي؟ هل هي الحكومة المُتهمة.. أم أن لبنان الدولة تتمثل في شخص واحد هو الشهيد رفيق الحريري. وما أن غاب الشخص إلا وانهارت الدولة، وظهر للعيان حالة الفراغ واليتم التي شعر بها غالبية اللبنانيين إن لم يكن جميعهم في الوطن والمهجر، بعد رحيل الرئيس رفيق الحريري. فإنه من غير اللائق وغير المعقول أن تُمثل قناة «ال بي سي» صوت لبنان الرسمي إذا كان الأمر كذلك، فبعد بضعة أيام من الجريمة البشعة التي أحرقت قلوب كل الشرفاء في العالم، لما لهذا الرجل من قيمة إنسانية وحضارية وأخلاقية، وكأنه جيش من الرجال، بعد بضعة أيام عادت قناة «ال بي سي» لتعرض برنامج «ما إلك إلا هيفا». وكأن لدى هيف